أداء بيئة الأعمال في الجزائر ودوره في تنشيط الاستثمار السياحي– دراسة تحليلية

The performance of the business environment in Algeria and its role in stimulating tourism investment - an analytical study

د. عابي وليد[1]، د. سراي صالح[2] Walid Abi / Salah Serrai

[1] جامعة العربي التبسي– تبسة، walid.abi@univ-tebessa.dz

[2] جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج، salah.serrai@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2020/02/28 تاريخ القبول: 2020/06/23 تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص: تهدف الورقة البحثية إلى معالجة إشكالية دور أداء بيئة الأعمال في تنشيط الاستثمار بصفة عامة والاستثمار السياحي على وجه الخصوص في الجزائر، وذلك نظرا للأهمية التي يلعبها قطاع السياحة فهو يعتبر من بين أهم القطاعات الاقتصادية نتيجة العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن يوفرها للاقتصاد الوطني، في ظل عدم استقرار مداخيل المحروقات نتيجة التغير في أسعار البترول.

توصلت الدراسة أنه بالرغم المقومات التي تزخر بها الجزائر في مجال السياحة إلا أن القطاع مازال ضعيف وهامشيا، وأن الاستمثار السياحي لا يرقى لمستوى التطلعات، ومن خلال تحليل مكونات مؤشرات أداء بيئة الأعمال يتبن أن مناخ الاستثمار في الصناعة السياحية غير ملائم وغير محفز على جذب وجلب الاستثمارات المحلية والأجنبية، نتيجة كثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها وارتفاع تكلفتها سواء عند بداية المشروع الاستثماري أو دخوله حيز الاستغلال والتنفيذ، إذ ساهمت هذه العراقيل في جعل الجزائر غير محبذة للاستثمار فيها في جل القطاعات ناهيك عن البيروقراطية والفساد الذي ينخر الاقتصاد الوطني.

كلمات مفتاحية: السياحة، الاستثمار، الاستمثار السياحي، أداء الأعمال.

تصنيف JEL : L83, E220 , Z330 .

Abstract: This research aimed at addressing the role of business environment in stimulating investment, particularly in the hospitality industry in Algeria. Tourism is supposed to play, along with other sectors, an important role in generating much needed financial resources in an economy that relies heavily on oil revenues that are more than often at the mercy of changing oil prices. The study concluded that in spite of its richness, the sector of tourism in Algeria was marginalized in terms of investment allocations, being local or international. The analysis of performance indexes of the country's business environment indicated that this environment was inadequate to attract foreign investment in general and in the hospitality industry in particular, due to the rigidity and complexity of administrative procedures, the high cost of projects' implementation, and endemic corruption.

Keywords: tourism; investment; tourism investment; business performance.

Jel Classification Codes::L83, E220 , Z330.

Résumé: Le secteur touristique est l'un des secteurs les plus rentable, comparé à celui des hydrocarbures qui demeure instable devant la variation des prix du pétrole. Ainsi, cette feuille a pour but de traiter la problématique du rôle de la performance de l'environnement des affaires dans la stimulation de l'investissement en général, et l'investissement touristique en particulier en Algérie. L'analyse des indices de performance de l'environnement de l'investissement, indique que la présence de certains inconvénients qui freinent les projets touristiques des investisseurs locaux et étrangers tel que la bureaucratie, le coût des procédures administratives, etc.

Mots-clés: tourisme; investissement; investissement touristique; performance des affaires.

Codes de classification de Jel::L83, E220 , Z330.

المؤلف المرسل: عابي وليد، الإيميل: walid.abi@univ-tebessa.dz

1. مقدمة:

يلعب القطاع السياحي دوراً مهما في التنمية الاقتصادية، كما أن السياحة تكتسي أهمية بالغة سواء للفرد أو المجتمع، أو بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل، حيث تزاد الاهتمام به في السنوات الأخيرة، إذ أصبح يستولي على حصص كبيرة من مخصصات التنمية في معظم دول العالم في شكل استثمار سياحي، كما يسهم إسهاماً واضحاً في الناتج المحلي لعدد من البلدان المتقدمة منها أو النامية، فهي تعتبر مصدرا من مصادر خلق الثروة، وبالتالي يعتبر من بين القطاعات الاقتصاديات التي يمكن التركيز عليها خاصة بالنسبة للدول الريعية، وذلك لما يشهده الاقتصاد العالمي من تقلبات وأزمات تنعكس آثارها بصورة مباشرة وقوية على اقتصاديات هذه الدول، إذ أن إنخفاض أسعار هذا الأخير الناتج عن تباطؤ النمو في الاقتصاد العالمي يؤثر بصورة مباشرة على مداخيل هذه الدول.

والجزائر بوصفها أحد الدول النامية الريعية تدهور اقتصادها الوطني في السنوات الأخيرة نتيجة انخفاض أسعار المحروقات منذ سنة 2014، نتيجة اعتمادها المطلق على الإيرادات التبرولية. وفي ظل سعي الجزائر لتنويع اقتصادها بعيداً عن التبعية للقطاع الواحد وتحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية السياحية بصفة خاصة، يعتبر الاستثمار السياحي أحد الحلول الممكنة لتحقيق التنويع الاقتصادي. حيث سعت الجزائر من خلال عدة برامج منها المخطط التوجيهي للتهئية السياحية **SDAT** لسنة 2030 للنهوض بالقطاع السياحي من خلال برمجة العديد من الاستثمارات في هذا المجال، كما أن الاستثمار السياحي لابد وأن يتناسب مع توفير بيئة أعمال ملائمة للاستثمار للنهوض بالقطاع السياحي.

1.1. إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهم أداء بيئة الأعمال في الجزائر في تنشيط الاستثمار السياحي؟

وتنبثق عن إشكالية الدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يساهم الإستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية؟
- ما هو واقع الإستثمار السياحي في الجزائر؟
- ما هو الدور الذي تلعبه بيئة الاعمال كرافد للاستثمار السياحي في الجزائر؟

2.1. فرضيات الدراسة: لمعالجة إشكالية الدراسة وكذا الأسئلة الفرعية بشكل علمي ومنهجي، تم صياغة الفرضيات التالية:

- يساهم الاستثمار السياحي في تطوير القطاع السياحي وبذلك المساهمة في الناتج الوطني ما يدفع بدوره عجلة التنمية الإقتصادية.
- يتسم الاستثمار السياحي في الجزائر بالقلة والضعف في أدائه وفي مساهمته في الاقتصاد الوطني.
- باعتبار أداء بيئة الأعمال في الجزائر متدهورة فإن ذلك انعكس سلبا على الاستثمار بصفة عامة والاستثمار السياحي بصفة خاصة.

3.1. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تقييم أداء بيئة الأعمال في الجزائر ودورها في تنشيط الاستثمار السياحي. كما تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الإطار النظري للاستثمار السياحي وأهميته الاقتصادية.
- تبيان أهداف ومتطلبات الاستثمار السياحي وكذا أهم معوقاته.
- التعرف على الامكانات السياحية للجزائر وكذا واقع الاستثمار السياحي ودوره في التنمية الاقتصادية.
- تسليط الضوء على أداء بيئة الأعمال في الجزائر وتنافسية الاقتصاد الوطني.

4.1 منهج الدراسة: بهدف الإجابة على الاسئلة المطروحة واختبار الفرضيات والإحاطة بمختلف جوانب الدراسة فقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي، وذلك لملائمته طبيعة الموضوع المعالج من خلال وصف كل ما يتعلق بالاستثمار السياحي وبيئة الأعمال، وكذا تحليل مختلف الأرقام والبيانات التي تم الاعتماد عليها في الدراسة لتبيان انعكاس أداء بيئة الأعمال على الاستثمار بصفة عامة والاستثمار السياحي بصفة خاصة.

2. الاطار النظري للاستثمار السياحي.

تعد الاستثمارات السياحية طريق متميز للتنمية السياحية حيث تشكل الاستثمارات السياحية النسبة الأكبر من الدور الذي يؤديه القطاع السياحي في التأثير على القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال التأثير المتبادل مع هذه القطاعات بتحضير استثمارات وصناعات إضافية فيها إلى جانب هذا فإن الزيادة في حجم هذه الاستثمارات سوف يؤثر على حجم وتوزيع المشاريع السياحية المختلفة مما يعني بذلك زيادة في حجم العوائد السياحية وزيادة مستويات الأرباح.

1.2. مفهوم الاستثمار السياحي وأهميته: تعرف السياحة بأنها "الصناعة العالمية المتكاملة للسفر والاقامة والمواصلات وسائر المكونات الاخرى شاملة للتأسيس والدعم، والتي تخدم وتشبع احتياجات ورغبات المسافرين". كما تعرف أيضا على أنها "مجموعة من الأنشطة والخدمات والصناعات التي تتكون منها خبرة السفر، والنقل والمواصلات ومؤسسات الإطعام والشراب والمحلات ووسائل التسلية وتيسيرات الأنشطة، وخدمات الضيافة الأخرى المتاحة للأفراد أو المجموعات التي تسافر بعيدا عن موطنها الأصلي". (عيسى و حسن، 2017، ص. 06).

وتقوم السياحة على الأركان الأساسية والتي وجب توفرها، وهي: (كافي، 2009، صفحة ص: 46)

- **النقل:** ويشمل النقل بشتى أنواعه، البري والبحري والجوي.
- **الايواء:** ويشمل الفنادق والشقق والموتيلات و بانسيونات والمخيمات.
- **البرنامج:** ويشمل وكلاء السفر ، الشركات السياحية والأماكن الأثرية والسياحية.

يعتبر الاستثمار السياحي أهم الأنشطة الاقتصادية التي نالت اهتمام الباحثين والمفكرين، وصناع القرار في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وفيما يلي نتطرق لمفهوم الاستثمار السياحي وكذا أهميته.

1.1.2 مفهوم الاستثمار السياحي: يعرف الاستثمار بشكل عام على أنه "توظيف الأموال أو تخصيصها في المجالات أو الفرص الاستثمارية التي يعتقد المستثمر بأنها فرص ذات جدوى تحقق أفضل عائد في أقل مستوى من المخاطرة". (حسن، 2015، ص: 141). ولا يختلف الاستثمار السياحي بالعموميات عن أنواع الاستثمارات الأخرى، كونه يهتم بتنمية وتطوير رأس المال المادي والبشري، والذي يُعد جزءا من العملية الإنتاجية والخدمية في النشاط السياحي. (الدباغ و شبر، 2015، ص. 134)

ومن بين تعريفات الاستثمار السياحي، نذكر:

- تعرفه المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه "التنمية الاستثمارية والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة". (خروق، ثوامرية و ليندة، 2018، ص: 03)

- ويعرف أيضا على أنه " ذلك النشاط الخدمي المرتبط بالميادين المتعلقة بالنشاط السياحي بداية بالفندقة إلى تنظيم الأسفار مرورا بوسائل الترفيه والنزهة والخدمات الإضافية المرتبطة بها". (بوالفول و مستوي، 2018، ص. 73)

- يعرفه **الخوام** على أنه "استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة وبأشكالها المختلفة لبناء طاقات إنتاجية جديدة والمحافظة على طاقات الإنتاجية القائمة وتوسيعها فضلا عن جميع الإضافات إلى المخزون السلعي وتعويض الاندثارات التي تصيب الطاقات الإنتاجية القائمة في النشاط السياحي وبما يترتب عليه زيادة مساهمة هذا النشاط في تكوين القيمة المضافة الاجمالية وبالتالي زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للمجتمع". (الدباغ و شبر، 2015، ص. 136)

- كما يعرف الاستثمار السياحي أيضا على أنه " عبارة عن نشاط يقوم به أشخاص طبيعيين أو معنويين محليين كانوا أم أجنبيين للاستثمار في الفرص السياحية" ويعرف أيضا "ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة إلى تكوين رأس المال الإنتاجي والمادي والبشري بغية زيادة طاقة البلد السياحية كالفنادق والمدن السياحية والملاهي، والطرق والنقل والمورد البشري ..إلخ". (حسن، 2015، ص. 141- 142)

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن تعريف **الاستثمار السياحي** بأنه" نشاط يقوم فيه المستثمر بتوجيه جزءا أو كل أمواله للاستثمار في القطاع السياحي من أجل تكوين رأس المال المادي كإنشاء الفنادق وأماكن الإقامة وغيرها من الخدمات التكميلية، ورأس المال البشري، وزيادة طاقة البلد السياحية وتقديم أفضل الخدمات لهذا النشاط".

وينقسم الاستثمار السياحي إلى ثلاث أنواع هي: (سعد، 2015، ص. 05)

- **استثمار طويل الأجل**: ويختص بالمجمعات السياحية الكبيرة.
- **استثمار قصير الأجل**: ويتمثل في إنشاء وتطوير حركة المشاريع الصغيرة، المطاعم ومكاتب السفر والسياحة.
- **الاستثمار البشري**: ويهتم بتطوير برامج التدريب والتعليم السياحي.

2.1.2 أهمية الاستثمار السياحي: تعد صناعة السياحة قطاعا إنتاجيا ذا أهمية بالغة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كما تعتبر من القطاعات الأكثر نموا في العالم، لطبيعتها المعقدة والمركبة وتظهر أهميتها الاقتصادية أكثر وضوحاً في الاقتصاديات أحادية الجانب حيث تعمل على تنويع مصادر الدخل الوطني. (حسن، 2015، ص. 142)

وتؤكد المنظمة العالمية للسياحة على نمو قطاع السياحة خلال العشر السنوات الأخيرة بمعدل نمو متوسط للفترة (2009 – 2019) بنسبة بلغت حوالي 5.1% على مستوى العالم، مما يبين الأهمية البالغة لقطاع السياحة في اقتصاديات الدول، وحقق قطاع السياحة في سنة 2019 نسبة نمو تقدر بحوالي 4% مقارنة بسنة 2018، أين بلغ عدد السواح الدوليين حوالي 1.5 مليار سائح، حيث تصدرت أوربا الوجهة الأكثر طلبا للسواح أين بلغ العدد الإجمالي للسياح في سنة 2019 حوالي 742 مليون وبنسبة نمو بلغت 3.7% وهو ما يبين أن الوجهة الأولى للسياحة في العالم هي اوربا نظرا لما تحتويه من معالم أثرية وحضارية كبيرة، وكذا اهتمامها بتنمية القطاع السياحي، تليها آسيا في المرتبة الثانية، حيث بلغ عدد السائحين إليها حوالي 363.6 مليون سائح سنة 2019 وبمعدل نمو بلغ 4.6%، في حين حلت الأمريكيتين في المركز الثالث بـ 220 مليون سائح سنة 2019 ومعدل نمو بلغ 2%، تليها إفريقيا بـ 71.2 مليون سائح سنة 2019 وبنسبة نمو بلغت 4.2% ثم دول الشرق الأوسط أين بلغ عدد السواح حوالي 64 مليون سائح سنة 2019 وبنسبة نمو بلغت 7.6%. (UNWTO, 2020, p.1-4)

شهد الاستثمار في السياحي على المستوى العالمي نموا متزايد ويرجع ذلك إلى تزايد الطلب على السياحة، وذلك لتوفر الأمن وتحسن المستوى المعيشي ... إلخ، ويبين الجدول الموالي واقع الاستثمار ات السياحية للفترة (2013- 2019).

جدول 01: واقع الاستثمار السياحي في العالم للفترة (2013 – 2019)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019 (تقديرات)	2029 (توقعات)
الاستثمار السياحي (مليار دولار	750.2	784.3	824.2	850.5	905.0	940.9	982.4	1489.5
نسبة النمو %	2.4	4.5	5.1	3.2	6.4	4.0	4.4	4.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

- WTTC. (2019). Travel & Tourism Economic impact 2019 World . London: World travel & Tourism Concil. p: 12. Retrieved 05 02, 2020, from https://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic-impact-research/regions-2019/world2019.pdf.

من خلال قراءة أرقام الجدول رقم (1) الملاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للاستثمارات السياحية في العالم في تزايد مستمر حيث بلغ حجم المبالغ الموجه للاستثمار السياحي عام 2013 بـ: (750.2) مليار دولار من إجمالي الاستثمارات بمعدل نمو بلغ (2.4%)، لتصل إلى (940.9) مليار دولار عام 2018م، أما التقديرات لمبالغ الاستثمار السياحي لعام 2018م، تقدر بـ: (982.4) مليار دولار بمعدل نمو مقدر بـ: (4.4%)، أما التوقعات لحجم الأموال الموجهة للاستثمار السياحي لعام 2029م، تقدر بـ: (1489.5) مليار دولار أمريكي.

إن تزايد حجم الاستثمارات في مجال قطاع السياحة في العالم يعكس الأهمية البالغة لهذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، وأن الاهتمام به يعد مهما لتحفيز الاستثمار في القطاع السياحي.

2.2. خصائص وأهداف الاستثمار السياحي: يمتاز الاستثمار السياحي بعدة خصائص ترسم ملامحه، وأهداف يمكن تحقيقها من خلاله والتي نوجز أهم خصائص وأهداف الاستثمار السياحي في الآتي:

1.2.2 خصائص الاستثمار السياحي: للاستثمار السياحي مجموعة من الخصائص، أهما: (سعيداني، 2017، ص. 07)

- الاستثمارات السياحية تكون في أصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 إلى 25 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة.
- العائد على الاستثمارات السياحية ليس سريعا نظرا لطول مدة الاستثمارات.
- الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغيير منتجاتها بالمشاريع الأخرى.
- تحتاج الاستثمارات السياحية إلى مستوى عال من التشغيل والعمالة المدربة والمؤهلة لذلك.
- الاستثمارات السياحية لا تحتاج إلى عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلا، فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري.
- تساهم الاستثمارات السياحية في دعم إقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي.
- تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة، ولا يمكن نقلها من مكان لآخر.

2.2.2 أهداف الاسثتمار السياحي: يهدف الاستثمار السياحي إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها: (شين، مشتر و موساوي، 2018، ص: 280)

- المحافظة على الموارد الطبيعية والثقافية والموارد الأخرى المتعلقة بالسياحة، بهدف ضمان الاستمرار بصلاحية استخدامها في المستقبل.
- تنمية السياحة وفق قواعد الاستثمار تؤمن تخطيطها وإدارتها ويجنبها المشاكل البيئية أو الاجتماعية، وتدفع السلطات لدراسة وتحديد الطاقة الاستيعابية وتعليمات الاستخدام لتلك الموارد من قبل السكان والسياح.
- التحديث الدوري للأنشطة والفعاليات السياحية والترويجية لتبقى مستمرة في مواكبة حاجات ومتطلبات السائح وتحقيق أهدافها التسويقية.
- توفير مناصب عمل للمجتمع المحلي وتوزيع معظم العوائد السياحية على أوسع شريحة من السكان المحليين، وبذلك يصبح أولئك السكان عنصرا داعما لتحقيق شروط الاستثمار السياحي.

3.2. مجالات الاستثمار السياحي: تتمثل مجالات الاستثمار السياحي بما يأتي: (شعيبث، 2018، ص: 289 - 290)

- **مجال الايواء السياحي:** ويضم الفنادق والموتيلات، الدور السياحية، دور الاستراحة، المجمعات السياحية، المدن والقرى السياحية، الشقق، الكرفانات، المخيمات السياحية، وغيرها من أماكن الايواء المختلفة.
- **مجال اللهو والترفيه:** ويضم صالات الألعاب، الكازينوهات، المقاهي، المطاعم والمسابح السياحية، الحمامات ذات المياه المعدنية، المتنزهات، مدن الألعاب ... الخ.
- **مجال النقل والموصلات والاتصالات:** وتشمل استثمارات حكومية لإقامة مطارات مدنية وموانئ وارصفة نهرية ومحطات للزوارق النهرية، استثمارات مخصصة لإقامة الطرق البرية المخصصة لأغراض السياحة، استثمارات مخصصة لإقامة نقاط بريدية واتصالات خدمية ضمن المرافق السياحية.
- **مجال التعليم والتدريب والبحث السياحي:** وتشمل الكليات والمعاهد ومراكز الدراسة السياحية والدراسات المهنية لإعداد كوادر سياحية إضافة على البعثات والزمالات الدراسية والتعاقد مع المنظمات السياحية لغرض تدريب الكوادر واستضافة الخبراء السياحيين.

- **مجال الإدارة السياحية:** ويشمل انشاء وتأجير وصيانة البنايات والعمارات المخصصة للإدارات السياحية (سواء كانت وزارة ام مؤسسة ام هيئة) وكاتبها ومستلزمات العمل الإداري من أجهزة ومعدات.
- **مجال الترويج والاعلام السياحي:** وتضم مكاتب الاستعلامات السياحية، المكاتب والشركات السياحية، الإنفاقات المخصصة لطبع الكراسات والبوسترات السياحية، وكل راس مال يستخدم لخدمة الإعلام السياحي.
- **مجال الإحصاء والمسح السياحي:** ويشمل الإنفاقات التي تخصص لأغراض المسح السياحي، واعداد إحصاءات عن النشاط السياحي والفندقي، بالإضافة إلى ما ينفق على التعاقد مع المنظمات الدولية في هذا المجال.

4.2 حوافز الاستثمار السياحي ومعوقاته: لاستقطاب الاستثمارات السياحية المحلية أو الأجنبية لابد من توفر محفزات وعوامل جذب للاستثمار في القطاع السياحي، كما يجب الحد من معيقات التي تحول دون نمو الاستثمارات السياحية. وفيما يلي نتطرق إلى عوامل جذب الاستثمارات السياحية وكذا المحددات (معوقات).

1.4.2 حوافز الاستثمار السياحي: هناك مجموعة من الحوافز تجعل القطاع السياحي مستقطب للاستثمارات السياحية ولعل أهمها: (الدباغ و شبر، 2015، ص: 134 - 135)

- **مساهمة الحكومة في تنشيط الاستثمار السياحي**: وذلك من خلال:
  - توفير البنى التحتية اللازمة لتنمية القطاع السياحي مثل الطرق والنقل والكهرباء..
  - منح القروض طويلة الأجل وبفوائد منخفضة.
  - اصدار التشريعات والقوانين المحفزة على الاستمثار السياحي سواء للمستثمر المحلي أو الأجنبي، ومنح الإعفاءات الضريبية والجمركية وتقديم مزايا للاستثمار في القطاع السياحي.
- **الاستقرار السياسي والمؤسساتي**: وذلك من خلال توفير البيئة الاستثمارية المستقرة والجاذبة والعمل على تحقيق الأداء الاقتصادي الجيد، والاستقرار الأمني والموارد البشرية المؤهلة والكفؤة.
- **موسمية الطلب السياحي:** يفضل المستثمر المشاريع التي يكون فيها الطلب على مدار السنة، وبالتالي فالعلاقة عكسية بين الموسمية والنشاط السياحي والاستثمار فيه.
- **الايرادات المتحققة بالعملات الاجنبية:** تعد العملات الأجنبية أحد الموارد المهمة التي يحققها النشاط السياحي لأي بلد عبر تأثيراتها على ميزان المدفوعات ورفع مستوى الدخل والتشغيل.

2.4.2 معوقات الاستثمار السياحي: يمكن إجمال معوقات الاستثمار السياحي في الآتي: (مساني، 2018، ص: 214)

- الافتقار إلى التخطيط السياحي السليم، وتهيئة المواقع وتنميتها وتطويرها وعرضها للمستثمرين في القطاع الخاص؛
- قلة دراسات الجدوى الاقتصادية عن جدوى الاستثمار في مجال القطاع السياحي مما أدى إلى تأخر جذب المستثمرين الوطنيين؛
- قلة الخبراء الوطنية لدى الشركات الوطنية والقطاع الخاص في مجال الاستثمار في القطاع السياحي؛
- عدم دقة النظم والتشريعات التي تثبت القطاع الخاص المستثمر وتحدد حقوقه والتزاماته في القطاع السياحي؛
- النقص في مجال البنية التحتية ممثلا في التسهيلات السياحية الأولية والتسهيلات السياحية المساندة؛
- ندرة تمويل الاستثمار السياحي في كثير من دول العالم؛
- الحروب وضعف الاستقرار الأمني، حيث أن الحروب تؤدي إلى تدمير البنيات الأساسية والاقتصادية وانعدام الأمن، مما ينعكس سلبا على السياحة.
- التلوث المناخي واستنزاف الموارد، إذ يعد التلو ثمن بين أخطر القضايا التي يواجهها العام.

- تعدي الانسان على الطبيعة، فالغابات تم تدميرها لحساب الخطط العمرانية واقامة المشاريع التنموية.
- انخفاض مستوى الوعي والثقافة السياحية لدى الأجهزة الحكومية والمواطن، وعوامل أخرى مثل ضعف الاستراتيجية الترويجية والاعلامية لامتبعة، وكذا ضعف استراتيجية ملائمة للنهوض بالقطاع السياحي. (شعيبث، 2018، ص: 290)

مثل هذه المعوقات تمنع وجود سياحة مواكبة مع البيئة وتمنع أيضا قيام تنمية سياحية مستدامة مما ينعكس سلبا على الاستثمار في القطاع السياحي ويضعف استراتيجيته.

5.2. مصادر تمويل الاستثمار السياحي: يتم تمويل الاستثمار السياحي من المصادر الآتية: (البطاطا و الزويني، 2006، ص: 321)

- **المجموعة الأولي:** وتضم الاستثمار المحلي وما ترصده الحكومة من تخصيصات مالية اضافة إلى استثمارات الهيئات الاجتماعية وجمعيات العمال والجمعيات التعاونية والنقابات المهنية وعلى استثمارات القطاع الخاص السياحية.
- **المجموعة الثانية:** وهي المصادر المتعددة الاطراف كالبنك الدولي وهيأت التمويل الدولية.
- **المجموعة الثالثة:** وتتمثل بالاتفاقيات الثنائية على شكل قروض طويلة الاجل وبفائدة منخفضة وترتبط بشرط استخدام القرض لشراء بضاعة بقيمة القرض من البلد المقرض.
- **المجموعة الرابعة:** وتتمثل بالاتفاقيات الثنائية على شكل قروض طويلة الاجل وبفائدة منخفضة وترتبط بشرط استخدام القرض لشراء بضاعة بقيمة القرض من البلد المقرض.

3. واقع الاستثمار السياحي في الجزائر.

تتمتع الجزائر بالعديد من الإمكانات السياحية، فضلا على تنوع التضاريس والمناخ، وتنوع المناطق وما تزخر به من موروث ثقافي وتاريخي يضرب في أعماق التاريخ البشري. هاته الإمكانيات التي يجب استغلالها لتنمية القطاع السياحي، والذي لا يكون إلا بالاستثمار في القطاع السياحي، حيث يعتبر كمورد استراتيجي في ظل تقلبات أسعار المحروقات، ومحاولة الخروج من التبعية المطلقة للموارد الطاقوية. نحاول من خلال هذا العنصر عرض مقومات السياحة في الجزائر، وكذا واقع الاستثمار السياحي وأهميته الاقتصادية في الجزائر بناءا على الإحصائيات المقدمة من طرف المجلس العالمي للسياحة والسفر ووزارة السياحة والثقافة والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتقييم بيئة الاستثمار السياحي وأهم المعوقات التي تقف أمام الاستثمار السياحي في الجزائر.

1.3 مقومات الجذب السياحي في الجزائر: تعتبر الجزائر من أكبر دول العالم مساحة، والأولى إفريقيا، تمتلك من المقومات ما يؤهلها لأن تكون قطبا سياحيا يضاهي الأقطاب السياحية في العالم، ومن بين ما تتمتع به الجزائر من عناصر جذب سياحي، نذكر: (مسعودي و لهبيل، 2018، ص: 08 - 09)

1.1.3 المقومات السياحية الطبيعية: تمتلك الجزائر مساحة شاسعة تفوق 2 مليون كم مربع تمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالا، إلى أعماق الصحراء جنوبا، وشريط ساحلي يمتد على طول 1200 كلم يحتوي على 552 شاطئ منها 346 شاطئ مسموح للسباحة. كما تتربع الجزائر على أنواع مختلفة من التضاريس النتباينة وتنوع المناخ حيث نجد: مناخ متوسطي على طول السواحل من الشرق إلى الغرب، ومناخ شبه قاري في مناطق الهضاب، ومناخ صحراوي في الجنوب والواحات. كما تتربع الجزائر على أربع أنواع من التضاريس المتباينة من ناحية الإمداد.

2.1.3 المقومات السياحية الحضارية والتاريخية: تحتضن الجزائر أكبر متحف مفتوح للهواء الطلق وموطن الحضارات التي ما تزال بصمة كل منها خالدة من الحضارة النوميدية إلى الحضارة الفينيقية، والحضارة القرطاجية إلى الحضارة الرومانية والإسلامية. الأمر الذي جعل الجزائر تمتلك مواقع تاريخية ذات سمعة عالمية، كما تتباهى بموروثها الثقافي المحلي الثري والغني، تبرز من خلالها العادات والتقاليد المحلية.

3.1.3 السياحة الصحراوية: تتوفر الجزائر على صحراء شاسعة بها كل المقومات لإقامة سياحة ناجحة، ومن هذه المكونات واحتاها المنتشرة عبر أرجائها ، ومبانيها المتميزة بهندستها، والسلاسل الجبلية ذات الطبيعة البركانية في الهقار، حيث تتجلى عظمة الطاسيلي الشاهد على الحضارة الراقية والمجسدة في الرسوم المنقوشة على الصخور، إضافة إلى التظاهرات الصحراوية المنتشرة بجنوب الجزائر.

بالتالي يجب تشجيع قطاع السياحة في الجزائر وفق استراتيجيات هادفة للعمل على حل القضايا المتعلقة بالمنشآت السياحية وكذا توفير البنية التحتية اللازمة من نقل وطرق وغيرها، وذلك عن طريق الاستثمار في قطاع السياحة.

4.1.3 المقومات السياحية المادية: إضافة إلى المقومات السابقة الذكر، توجد العديد من المقومات الأخرى والتي تعتبر ضرورية وفاعلة في مجال القطاع السياحي، منها:

- **خدمات النقل**: رغم شساعة الجزائر وكذا الجهود المبذولة في تطوير شبكة النقل إلا أنها تبقى دون الآمال والطموحات، وتصنف وسائل النقل المستخدمة في الجزائر، إلى: (شين، مشتر و موساوي، 2018، ص: 281)

- **النقل البحري:** يتواجد على طول الساحل الجزائر 13 ميناء متعدد الاختصاصات، إضافة إلى باقي الموانئ الصغيرة المخصصة للصيد البحري، والترفيه السياحي.
- **النقل البري**: تتوفر الجزائر على شبكة طرقات تتجاوز 100000 كلم موزعة بين طرقات وطنية وثانوية إضافة إلى وجود طريق سريع يربط بين مشرق وغرب الجزائر.
- **النقل الجوي**: يعتبر من أهم وسائل النقل المساهمة في تنشيط السياحة سواء الداخلية أو الدولية، حيث تواجد 53 مطار منها 13 مطار دولي و08 وطني.
- **النقل بالسكة الحديدة**: يبلغ طول السكة الحديدة بالجزائر حوالي 4200 كلم مزودة بـ 200 محطة وهي ترتكز شمال البلاد، وتتكون من 1435 كلم شبكة عادية و 1055 كلم شبكة ضيقة و305 كلم شبكة مزدوجة و209 كلم كهربائية، إضافة إلى وجود مطرو الأنفاق بالجزائر العاصمة.

- **الاتصالات**: فتحت الجزائر المجال أمام المستمثرين الأجانب والخواص وتشجيعهم على الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث هيأت محيطا قانونيا ومؤسساتيا محفزا للمنافسة ومساعدا على تحسين الاستفادة من خدمات الهاتف والانترنت. حيث ينشط في القطاع ثلاث مؤسسات وهي موبيليس وأوريدو وجازي، وبذلك ازداد عدد مشتركي شبكات النقال وكذا مستعملي الأنترنت، وتنوعت العروض من 3G و 4G عبر كافة مناطق التراب الوطني. ورغم سعي الجزائر لتطوير قطاع الاتصالات إلى أنه يعاني العديد من النقائص منها نقص تدفق الانترنت وانقطاع الشبكة. (لحمر و طهرات، 2018، ص: 44).

5.1.3 الطاقة الفندقية: تمثل الطاقة الفندقية في قدرة الفنادق على الاستيعاب لليلة الواحدة، حيث تعتبر ركيزة أساسية في تطوير النشاط السياحي باعتباره عنصر جذب رئيسي، وفيما يلي توضيح لتطور الحظيرة الفندقية في الجزائر للفنادق التي تتراوح بين 3 و5 نجوم وقدرتها الاستيعابية خلال الفترة 2014 – 2016.

جدول رقم 02: تطور الحظيرة الفندقية في الجزائر وقدرة استيعابها للفترة 2015 – 2018

السنوات	2015		2016		2017		2018	
فئة التصنيف	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
فنادق 5 نجوم	08	4242	13	6734	13	6734	13	6734
فنادق 4 نجوم	06	1800	12	2810	12	4508	12	4746
فنادق 3 نجوم	39	5829	51	7045	51	5678	52	5886
المجموع	53	11871	74	16589	76	16920	77	17366

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي: **وضعية الحظيرة الوطنية للفنادق للفترة (2015-2018)**، متاح على الموقع بتاريخ (2020/01/25): http://www.mtatf.gov.dz/?page_id=7253&lang=ar#hebergement

من خلال قراءة بيانات الجدول رقم (02) التطور الملحوظ في سنة 2016 أن عدد الفنادق من أصناف 3 إلى 5 نجوم في الجزائر، وذلك راجع إلى توجه الدولة نحو تطوير القطاع السياحي، وبناء سلسة من الفنادق، حيث إنتقل عدد الفنادق من 53 فندق منها 08 فنادق من فئة 05 نجوم وبطاقة إستيعاب إجمالية بلغت 11617 سرير سنة 2015، إلى 74 فندق منها 13 فندق ذو 05 نجوم وبطاقة إستيعاب بلغت 16589 سرير سنة 2016. لتشهد بعد ذلك الفترة (2016- 2018) ثبات في عدد الفنادق وكذا عدد الأسرة وذلك راجع إلى الوضعية الاقتصادية الصعة نتيجة تداعيات الأزمة النفطية لسنة 2014 وانخفاض أسعار البترول إلى مستويات دنيا انعكس سلبا على القطاع السياحي.

ما يلاحظ أيضا قلة عدد الفنادق من فئة 05 نجوم والمتمثل في 13 فندق فهو رقم ضئيل جدا بالمقارنة بشساعة الجزائر، حيث أنه في دول الجوار مثل تونس والمغرب هذا العدد يوجد في منطقة سياحية واحدة. وهذا ما يعكس ضعف الاستمثار في القطاع السياحي، وبالتالي يعتبر قطاع السياحة في الجزائر مهمش ولا يرق للطموحات.

6.1.3 المقومات القانونية والتنظيمية: حظي قطاع السياحة في الجزائر بالكثير من المجهودات من قبل الدولة، وذلك من خلال إصدار جملة من القوانين والتشريعات التي تشجع على الاستثمار في القطاع السياحي، من بين القوانين نجد قانون التنمية المستدامة للسياحة والصادر تحت رقم 03- 01 والمؤرخ في 17 فيفري 2003، الذي يهدف إلى تحسين وترقية بيئة العمل المساعدة على النهوض بالقطاع السياحي، وكذا القانون رقم 03 – 03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية المؤرخ في 17 فيفري 2003. إضافة إلى إستحداث العديد من الهيئات منها وزارة السياحة والصناعات التقليدية، والديوان الوطني للسياحة، والمؤسسة الوطنية للدراسات السياحية. وكذا إصدار مخططات توجيهية للتهئية السياحية لسنةات 2025 و2030. وكذا منح العديد من الامتيازات والاعفاءات الضريبئية والجبائية سواء للمستمر المحلي أو الأجنبي. (خنتار و قلش، 2019، ص: 200)

من خلال ما سبق حول مقومات الجذب السياحي فالملاحظ أن الجزائر من بين الدول الغنية والثرية من خلال ما تزخر به من معالم طبيعية وتاريخية وارث ثقافي، إلا أن القطاع السياحي في الجزائر يعاني من ضعف الإمكانيات المادية واللوجستية اللازمة للنهوض بالقطاع، رغم وجود التشريعات والقوانين التي تدعم السياحة.

2.3 وضعية الاستثمار السياحي في الجزائر: يوضح الجدول الموالي إجمالي المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب القطاعات ومن بينها المشاريع الاستثمارية في المجال السياحي خلال الفترة 2002- 2017. حسب الوكالة الوطنية لضمان الإستمثار.

جدول رقم 03: عدد مشاريع الاستثمار السياحي بالمقارنة مع باقي القطاعات في الجزائر خلال الفترة 2002-2017.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 342	2,12%	260 750	1,82%	55 240	4,49%
البناء	11 031	17,44%	1 331 679	9,31%	242 428	19,68%
الصناعة	12 698	20,08%	8 373 763	58,56%	538 558	43,73%
الصحة	1 093	1,73%	221 383	1,55%	25 968	2,11%
النقل	29 267	46,28%	1 164 966	8,15%	158 780	12,89%
السياحة	1 266	2,00%	1 228 830	8,59%	77 158	6,26%
الخدمات	6 531	10,33%	1 272 057	8,90%	125 014	10,15%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,08%	4 100	0,33%
الاتصالات	5	0,01%	436 322	3,05%	4 348	0,35%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: **بيانات التصريح بالاستثمار2002-2017** ، متاح على الموقع بتاريخ (25/ 01/ 2020):
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

ولتوضيح أكثر يمكن الاستعانة بالشكل التالي:

شكل رقم 01: مقارنة بين عدد مشاريع الاستثمار السياحي ببقية القطاعات خلال الفترة 2002-2017.

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: **بيانات التصريح بالاستثمار2002-2017** ، متاح على الموقع بتاريخ (25/ 01/ 2020):
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

من خلال بيانات الجدول رقم (03) يلاحظ أن المشاريع الاستثمارية للجزائر وصل إلى (63804) مشروع خلال الفترة (2002-2016)، وهو مؤشر يعكس مدى اهتمام الدولة باستثمارات، من جهة أخرى يمثل حجم الاستثمارات السياحية للجزائر خلال هذه الفترة (1.06%) وهي نسبة ضعيفة جدا أي بحوالي (974396) مليون دينار جزائري (7.61%) من إجمالي المبلغ الموجه للقطاعات الأخرى، وهذا يبين الإهمال والتهميش الذي يتعرض له هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى على غرار قطاع النقل وقطاع المحروقات، وذلك بالرغم من الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع سواء من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي من خلال المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية وخلق فرص شغل ... إلخ.

تعتبر الهياكل الفندقية من بين أهم الاستثمارات السياحية التي تسهم في استيعاب السياح وتوفير أساليب الراحة والإستجام خلال مدة إقامتهم. والجدول الموالي يوضح وضعية المشاريع السياحية إلى غاية نهاية سنة 2018.

جدول رقم (04): وضعية المشاريع السياحية نهاية سنة 2018 في الجزائر

البيان	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل
في طور الإنجاز	799	100866	41879
المتوقفة	181	19745	8535
غير المنطلقة	1163	162774	61629
تم إنجازها	67	5773	2447
المجموع	2210	289158	114490

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي: **وضعية المشاريع السياحية للفترة (2015- 2018)**، متاح على الموقع بتاريخ (2020/01/25): http://www.mtatf.gov.dz/?page_id=7253&lang=ar#amenagement

من خلال القراءة أرقام الجدول رقم (04) الملاحظ أنه تم استلام حوالي (67) مشروع سياحي على المستوى الوطني خلال العام 2018م، وذلك رغم السعي الحثيث للرفع من القدرات السياحية خاصة عدد الأسرة حيث قدرت الطاقة الاستيعابية بـ: (5773) سرير حيث تضمحل هذه الأرقام عند الحديث عن النوعية حيث لا نهتم فقط بالكم في إنجاز المشاريع السياحية بل نهتم أيضا بالنوعية،

كما يلاحظ أيضا أن عدد مشاريع الاستثمار السياحي الغير منطلقة عام 2018م بلغ (1163) مشروع من شأنها أن تساهم في إنشاء (162774) سرير ويمكن أن توفير (61629) منصب شغل، إضافة إلى توقف (181) مشروع، وهذا راجع إلى السياسات المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية من جهة نسمع حديثاً حكومياً عن عشرات المشاريع السياحية الكبيرة وفي نفس الوقت نسمع أن الحكومة جمّدت معظم المشاريع في مختلف القطاعات، وبالتالي هناك ازدواجية بين الأقوال والأفعال تعكس عدم امتلاك برنامج واضح المعالم لتحريك عجلة السياحة، كذلك هناك مشكل بعد الانطلاق في النشاط فإن مشكل التمويل

يطرح بقوة بسبب عدم ملاءمة النظام البنكي الجزائري لهذا النوع من الاستثمارات، في ظل غياب تمويل الاستثمارات طويلة الأجل والنشاطات السياحية، يضاف إلى ذلك كثرة الإجراءات والبيروقراطية التي تميز الإدارة الجزائرية.

3.3 الأهمية الاقتصادية للاستثمار السياحي في الجزائر: يتناول الجدول الموالي إسهام القطاع السياحي المباشر في الناتج المحلي للجزائر، وكذا مساهمته في خلق مناصب عمل، وتطور الاستثمار السياحي باعتباره المحرك الرئيس لقطاع السياحة للفترة 2010 – 2018.

جدول رقم (03): الأثر الاقتصادي المباشر للاستثمارات القطاع السياحي في الجزائر.

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018 (تقديرات)	2028 (توقعات)
إسهام القطاع السياحي في إجمالي الناتج المحلي (إسهام مباشر) ملياردج	407.2	478	516.3	573.8	558.6	611.4	605.3	610.4	627.8	796
الوظائف السياحية المباشرة (بالآلاف)	254.1	266.6	289.2	321.9	302.2	324.6	318.3	320.1	329.5	398.6
إجمالي مساهمة السفروالسياحة في العمالة (بالآلاف)	539.5	545.6	617.9	678.3	645.8	682.9	677.6	678.8	685.2	647.5
الاستثمار السياحي (ملياردج)	123	132	141.6	146.3	156.6	191.7	209.5	202.5	187.7	286.3

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على:

- WTTC. (2018). **Travel & Tourism Economic impact 2018 Algeria**. London: World travel & Tourism Concil. p: 12. Retrieved 05 02, 2020, from https://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic-impact-research/archived/countries-2018/algeria2018.pdf.
- WTTC. (2016). **Travel & Tourism Economic impact 2016 Algeria**. London: World travel & Tourism Concil. p: 13. Retrieved 05 02, 2020, from https://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic-impact-research/archived/countries-2016/algeria2016.pdf.

من خلال القراءة الفاحصة لبيانات الجدول رقم (03) يتبين الارتفاع الملحوظ في حجم الاستثمارات القطاع السياحي الجزائري، بين عامي 2010م و2018م إلى أنه تخلل هذا الارتفاع نوع من الانخفاض خلال سنتي 2017 و2018 حيث قدر حجم الاستثمارات السياحية بـ: (202.5) و(187.7) مليار دينار جزائري على التوالي، وهذا راجع إلى تداعيات تراجع أسعار المحروقات مما نجم عنها توقيف العديد من المشاريع.

أما بالنسبة لعدد الوظائف في مجال قطاع السياحة فالملاحظ هو الزيادة المستمرة في عدد العاملين بالقطاع سواء الوظائف السياحية المباشرة أو غير المباشرة. حيث انتقل عدد الوظائف السياحية المباشرة من 254 ألف سنة 2010 إلى ما يقارب 400 ألف عامل. والوظائف غير المباشرة فانتقلت من 539.5 ألف إلى 647.5 ألف. رغم الزيادة في عدد الوظائف في القطاع السياحي إلا أنها لا تتجاوز 03% من إجمالي عدد العاملين في الجزائر. (WTTC, 2018, p. 05)

أيضا ما يلاحظ هو زيادة إسهام القطاع السياحي في اجمالي الناتج المحلي حيث انتقل من 407 ألف سنة 2010 إلى 627.8 مليار دج باستثناء سنة 2016 أين سجل تراجع في نسب المساهمة بلغ 605.3 مليار دج بعدما بلغ 611.4 مليار دينار جزائر سنة 2015. والشكل الموالي يوضح تطور نسبة مساهمة القطاح السياحي في الناتج المحلي للفترة 2008 – 2018.

الشكل رقم 02: تطور نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي (إسهام مباشر) للفترة 2008 - 2018

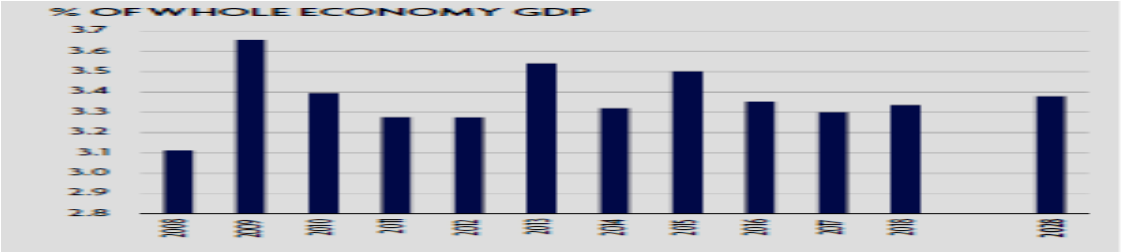

Source : -WTTC. (2018). **Travel & Tourism Economic impact 2018 Algeria**. Op.Cit p: 03.

من خلال الشكل أعلاه الملاحظ أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي تبقى ضعيفة ولا تتجاوز في أحسن أحوالها 04% في الفترة 2008 إلى غاية 2018. حيث تراوحت بين 03% و 04%. وبالتالي تعتبر مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الجزائري ضعيفة جدا، رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتنمية القطاع.

4. انعكاس أداء بيئة الأعمال في الجزائر على الاستثمار السياحي

يعتبر مناخ الاستثمار بشكل عام والسياحي بشكل خاص نتاج تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على ثقة المستثمر وفي نفس الوقت تعمل على تشجيعه وتحفيزه للاستثمار أمواله في دولة دون الأخرى، إلا أن نصيب أي دولة من الاستثمارات يعتمد على عوامل كثيرة أهمها المناخ الاستثماري.

1.4 مؤشر التنافسية العالمي للجزائر: تقدمت الجزائر بثلاث مراتب في مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس"، بحلولها في المركز 89 عالمياً من أصل 141 دولة شملها التقرير، بعدما كانت في المرتبة 92 في 2018.

شكل رقم (03): المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي للجزائر لسنة 2019.

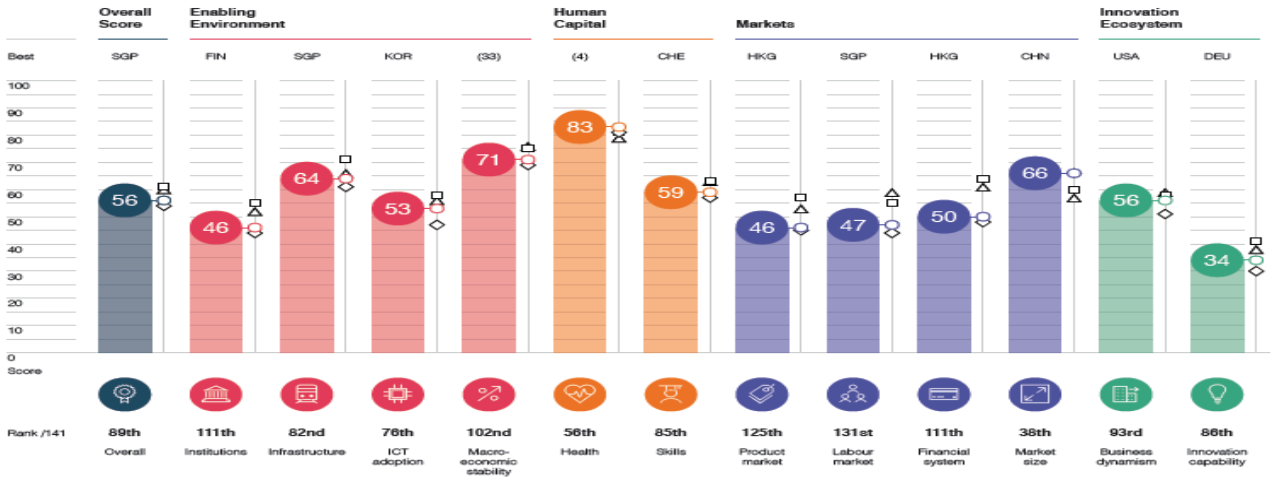

Source: WEF. (2019). The Global Competitiveness Report 2019 . Geneva: World Economic Forum. Retrieved 04 02, 2020, from http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf.

يعد تقرير التنافسية العالمي السنوي من أهم مؤشرات القياس الاقتصادية في العالم، لاسيما وأنه يقيس قطاعات مختلفة، منها 12 ركيزة تحتوي على 103 مؤشر قياس، تتجمع المؤشرات في أربع مجموعات وهي: (WEF, 2019, p. 02)

- **تمكين البيئة:** وتضم كل من المؤسسات، البنية التحتية، الاستعداد التكنولوجي، واستقرار الاقتصاد الكلي.
- **الرأس المال البشري:** وتضم كل من مؤشري الصحة والمهارات.
- **الأسواق:** وتضم كل من مؤشرات سوق المنتجات، وسوق الشغل، والنظام المالي، وحجم السوق.
- **الابتكار:** وتضم كل من ديناميكية الأعمال والقدرة على الابتكار.

وحلت الجزائر في المرتبة الثالثة مغاربيا بعد كل من المغرب في المركز (75) عالميا، متبوعا بتونس التي جاءت في المركز (87) عالمياً، ثم موريتانيا في المركز (134) عالمياً بعد الجزائر. وخلص المنتدى العالمي إلى وجود علاقة قوية بين التنافسية المرتفعة ومستوى الدخل، حيث احتلت الاقتصادات ذات الدخل المرتفع المراكز العشرين الأولى، وثلاثة اقتصادات فقط التي لا يحصل مواطنوها على مستويات دخل مرتفعة جاءت في المراكز الأربعين الأولى، وهي ماليزيا في المرتبة **27**، والصين في المرتبة 28، وتايلاند في المرتبة 40.

من نقاط الضعف التي يتميز بها الاقتصاد الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2019 هي مؤشرات كل من المؤسسات التي حلت المرتبة (111) وسوق الإنتاج الذي حل في المرتبة (125) وسوق الشغل المركز (131) والنظام المالي المركز

(111)، واستقرار الاقتصاد الكلي المركز (102) وديناميكية الأعمال المركز (93) وهي تعتبر من المؤشرات التي أثرت بكشل كبير في ترتيب الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي لسنة 2019. أما المؤشرات والتي تميزت بتحقيق مراتب مقبولة منها حجم السوق المركز (38) والصحة والتعليم المركز (56) والاستعداد التكنولوجي المركز (76). وبدرجة أقل كل من البنية التحتية المركز (82) و المهارت المركز (85) والقدرة على الابتكار المركز(86).

وبالتالي فإن تقرير التنافسية العالمي يضع الجزائر في مراتب متأخرة مما يعكس ضعف الاستثمار بشكل عام سواء المحلي أو الأجنبي وخاصة في المجال السياحي، كون أن المستمثرين يحبذون الاقتصاديات ذات المؤشر التنافسي المرتفع.

2.4 مؤشر تنافسية بيئة الأعمال في الجزائر: يعد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لمؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي من أكثر التقارير شمولية في تقييم بيئة الأعمال، ولذلك فهو يمثل مرتكزا أساسيا للبلد في إدراك مدى تنافسية اقتصاده، ذلك أن توفير بيئة أعمال مناسبة يتطلب وجود أنظمة تشريعات تتسم بالبساطة والوضوح وإقرار منظومة متكاملة من الحوافز والمزايا والتسهيلات الاستثمارية كذلك توافر بنى تحتية وتقديم خدمات إدارية للشركات الاستثمارية بالسرعة والدقة المطلوبتين.

حافظت الجزائر على الرتبة (157) في مناخ الاستثمار حسب **doing business** برصيد (48.6) نقطة من أصل (100) بعدما احتلت نفس المرتبة سنة 2018 مع رصيد (49.65).

شكل رقم (04): ترتيب الجزائر في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال للفترة (2008-2019).

Source : Doing Business. (2019). **Doing Business 2020, Economy Profile Algéria**. Washington: World Bank Group. Retrieved 06 02, 2020, from https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf.

إن الحديث عن مناخ استثمار في الجزائر هو الحديث عن ترتيبات وإجراءات قانونية وإدارية وتنظيمية وتوفير هياكل قاعدية بإضافة إلى الخدمات التي تحتاجها المؤسسات الاقتصادية، والجزائر مؤخرا أدركت بأنه لا يمكن لها أن تحدث نقلة نوعية تنموية إلا إذا شجعت مناخ الاستثمار. ومناخ الاستثمار فيه شقين، شق يتعلق بالداخل بالمستثمرين المحليين؛ وشق يتعلق بجاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية، حيث أن هذا التصنيف يبين بأنه هناك جهود من الجزائر بغية ترقية مناخ الاستثمار سواء للمتسمثر المحلي أو الأجنبي، للنهوض بمختلف المجالات الاقتصادية بصفة عامة والصناعة السياحية بصفة خاصة، وتحقيق والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

يبين الشكل رقم (04) أن الجزائر من بين أسوء الدول في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، فبعد أن كان ترتيب الجزائر في المرتبة 134 عالميا في سنة 2008، تدحرج ترتبها إلى المرتبة 157 عالميا سنتي 2018 و 2019 من بين 190 دولة. وهو مركز لا يليق بدولة بحجم الجزائر. ولفهم أسباب تراجع الترتيب يتم تسليط الضوء حول المؤشرات الفرعية.

جدول رقم (04): ترتيب الجزائر في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية للفترة (2014-2018).

البيان	المجموع النهائي	بدء المشروع	استخراج التراخيص	توصيل الكهرباء	تسجيل الملكية	حصول الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	إغلاق المشروع
2014	161	139	122	150	156	169	123	174	131	120	94
2015	163	143	124	125	160	173	173	168	176	106	71
2016	156	145	122	130	163	174	174	169	176	106	73
2017	166	142	77	118	162	175	173	155	178	102	74
2018	157	150	129	106	165	178	168	156	173	112	76
2019	157	152	121	102	165	181	179	158	172	113	81

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات:

- Trading Economics. (2019). **Ease of Doing Business in Algeria2008-2019**. Washington: World Bank Group. p: 50. Retrieved 06 02, 2020, from https://tradingeconomics.com/algeria/ease-of-doing-business.

من خلال تحليل أرقام الجدول أعلاه نجد أن الجزائر جاءت في الرتبة (157) عالميا من أصل (190) دولة شملها المسح السنوي لسنة 2019 وذلك بـ (48.6) نقطة، كما تحتل في معظم المؤشرات الفرعية مراكز متأخرة عالميا ويرجع سبب هذا التأخر إلى جملة من المعوقات تأتي في مقدمتها كثرة المعوقات الإدارية وتعدد الإجراءات المعرقلة لعملية الاستثمار في مختلف القطاعات من بينها القطاع السياحي. حيث يوجد تحسن في مؤشر استخراج التراخيص ب (08) مراكز ، ومؤشر توصيل الكهرباء (04) في حين تراجع مؤشر حماية المستثمر ب (11) مركز وإغلاق المشروع ب (05) مراكز مقارنة بسنة 2018.

3.4 معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر: من خلال تحليل مؤشر التنافسية، وكذا أداء بيئة الأعمال فإن ضعف وتذبذب الاستثمار بصفة عامة والاستثمار السياحي بصفة خاصة يرجع إلى البيئة غير الملائمة التي تعمل على كبح الاستثمار في الصناعة السياحية.

حيث أن الجزائر جاءت في مراتب متأخرة من خلال مؤشر التنافسية العالمي لعام 2019 في العديد من المؤشرات، وهذا يدل على أن بيئة الاستثمار بصفة عامة والاستثمار السياحي على وجه الخصوص بيئة طاردة للاستثمارات الأجنبية، وكذا ثقل وتعقد نظام الضريبة الذي مازال يشجع على التهرب الضريبي، كما تمتلك الجزائر منظومة بنكية ضعيفة وغير متطورة وليست قريبة من رجال الأعمال وغير منتشرة بشكل واسع في الداخل وليس لها علاقات مع الخارج، أيضا ثقل الجانب الإداري والبطء في إجراءات معالجة ملفات الاستثمار، في بعض الدول المتقدمة يمكن إنشاء مؤسسة في دقائق معدودة بحيث يصبح لديه سجل تجاري، حساب بنكي، ... إلخ.

كما أن هناك معوقات هيكلية تواجه حرية الاستثمار السياحي وحركته في الجزائر في مقدمتها البيروقراطية الحكومية والفساد، كما أن النظام البنكي الحالي في الجزائر لا يشجع على الاستثمار السياحي نظرا لمعاملته المتساوية مع القطاعات الأخرى، فالاستثمار السياحي يتطلب رؤوس أموال ضخمة ويستغرق مدة طويلة في الإنجاز ومرحلة المردودية، إذ يشهد القطاع عدم تحفيز المستثمرين بالشكل التنافسي المطلوب من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير البنى التحتية اللازمة، وإصلاح النظام المصرفي، أما بالنسبة لمعدلات الضريبة واللوائح الضريبية فهي تعتبر من أهم المعوقات للاستثمار في الجزائر حيث أن الضريبة على الأرباح تقدر بـ: 26%، وهي من العوامل الطاردة للاستثمار في الجزائر، وجب جعل الجزائر جنة ضريبة عندما يتم التكلم عن الجنة الضريبية لا يقصد بها الجنات التي تشبه موناكو وغيرها من المناطق التي تمارس ممارسات غير سوية إنما الحديث عن جاذبية المنظومة الجبائية الجزائرية لتجعل الناس يدخلون إلى بلادنا ليستثمرو بأريحية.

5. خاتمة:

تم تقديم من خلال هذه الدراسة المفاهيم النظرية المتعلقة بالاستثمار السياحي وأهميته الاقتصادية، وكذا واقع الاستثمار السياحي في الجزائر كما تم التطرق إلى بيئة الأعمال التي وجب تحسينها للنهوض بالقطاع السياحي الذي يعاني العديد من المشاكل الهيكلية والتنظيمية، حيث أنه بالرغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات سياحية إلا أن الصناعة السياحية

الجزائرية تحقق أرقام كارثية وذلك بسبب الاعتماد المطلق على الثروات الباطنية حيث تحولت إلى نقمة، أما بلغت الأرقام توجد مخططات تنموية للنهوض والرقي بقطاع السياحة، و إدراجه كأولوية وطنية قصوى منذ مدة، وإحداث قفزة نوعية للسياحة، من شأنها المساهمة في بناء اقتصاد وطني متنوع خارج المحروقات، لكن في الواقع الملموس نجد القطاع يعاني عوائق وعراقيل متعددة، حيث يبقى القطاع غير مستغل بصورة كبيرة مقارنة بالقدرات والفرص المتاحة.

1.5. نتائج الدراسة: تم التوصل من خلال الدراسة على جملة من النتائج، من أهمها:

- تزايد حجم الاستثمار السياحي في العالم مما يعكس الأهمية البالغة لقطاع لاسياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ترخز الجزائر بالعديد من المعلام الطبيعية والتاريخية والثقافية يؤهلها لأن تكون قطب سياحي بامتياز.
- يعاني القطاع السياحي في الجزائر العديد من المشاكل الهيكلية والتنظيمية.
- ضعف الاستثمارات السياحية في الجزائر مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية مما يبين التهميش الذي ينال القطاع السياحي، رغم أهميته الاقتصادية والاجتماعية من خلال المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.
- نسب مساهمة القطاع السياحي في الجزائر ضعيفة جدا لا تتجاوز 4% في أحسن احوالها في التشغيل والناتج المحلي.
- تقرير التنافسية العالمي يضع الجزائر في مراتب متأخرة، مما يعكس ضعف الاستمثار السياحي.
- تعتبر الجزائر من أسوء الدول في مؤشر سهولة أداء الأعمال، لإحتلالها المرتبة 157 عالميا من أصل 191 دولة لسنة 2019، مما يبين الوضعية الصعبة لبيئة الأعمال في الجزائر والتي ساهمت في كبح الاستمار السياحي.

2.5. إختبار الفرضيات: من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة يتبين ما يلي:

- **الفرضية الأولى**: يساهم الاستثمار السياحي في تطوير القطاع السياحي وبذلك المساهمة في الناتج الوطني ما يدفع بدوره عجلة التنمية الإقتصادية. فقد تم إثبات صحة هذه الفرضية، إذ أن للإستثمار السياحي دورا مهما في تطوير القطاع السياحي والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وهذا ما تؤكده النتيجة الأولى.
- **الفرضية الثانية:** يتسم الاستثمار السياحي في الجزائر بالقلة والضعف في أدائه وفي مساهمته في الاقتصاد الوطني. هذه الفرضية صحيحة إذ أنه وبالرغم من الإمكانات التي تزخر بها الجزائر، والأهمية التي يمتسها قطاع السياحة إلا أن هذا القطاع يبقى يعاني من التهميش مقارنة بما يتم تخصيصه للقطاعات الأخرى من إستمثارات، وهذا ما تثبته النتيجة 2 و 3 و 4 و 5.
- **الفرضية الثالثة**: باعتبار أداء بيئة الأعمال في الجزائر متدهورة فإن ذلك انعكس سلبا على الاستثمار بصفة عامة والاستثمار السياحي بصفة خاصة. تبين صحة هذه الفرضية وهو ما يثبته تذيل الجزائر للمراتب الأخيرة في التقارير والتصنيفات الدولية الخاصة بتنافسية بيئة الأعمال، وهو ما تثبته النتيجة رقم 6 و 7.

3.5. الاقتراحات: يمكن تحسين بيئة أداء الأعمال لتنشيط وتفعيل الاستثمار السياحي، من خلال أهم الآليات التالية:

- ضرورة تكييف التمويل البنكي بما يتناسب وطبيعة الاستثمار السياحي عن طريق منح القروض طويلة الأجل.
- منح مزايا وتحفيزات جبائية كأولوية قصوى للاستثمار السياحي.
- سن القوانين والتشريعات التي تنظم الاستثمار السياحي، مع ضمان حماية المستثمر من مختلف المخاطر.
- محاربة كل أشكال التعسف والبيروقراطية وتحسين جودة الخدمة العمومية، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستثمار السياحي لتوفير بيئة أسهل لأداء الأعمال.
- توفير مختلف البيانات والإحصاءات المتعلقة بالاستثمار عبر قاعدة بيانات لإضفاء الشفافية.
- توفير بنك معلومات خاص بالاستثمار مع التحديث المستمر لقاعدة البيانات، وتوفير المعلومات بشكل مجاني للجميع.

- خلق توأمة بين القطاعين العام والخاص من أجل محاولة النهوض بالقطاع السياحي والاستثمار فيه.

6. قائمة المراجع:

1. UNWTO. (2020). ***Growth in international tourist arrivals continues to outpace the economy***. Madrid: UNWTO World Tourism Barometer. Retrieved 05 02, 2020, from https://webunwto.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/2020-01/UNWTO_Barom20_01_January_excerpt_0.pdf
2. Trading Economics. (2019). **Ease of Doing Business in Algeria 2008-2019**. Washington: World Bank Group. Retrieved 06 02, 2020, from https://tradingeconomics.com/algeria/ease-of-doing-business.
3. Doing Business. (2019). **Doing Business 2020, Economy Profile Algéria**. Washington: World Bank Group. Retrieved 06 02, 2020, from https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf.
4. WEF. (2019). **The Global Competitiveness Report 2019** . Geneva: World Economic Forum. Retrieved 02 04, 2020, from http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf.
5. WTTC. (2018). **Travel & Tourism Economic impact 2018 Algeria**. London: World travel & Tourism Concil. Retrieved 05 02, 2020, from https://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic-impact-research/archived/countries-2018/algeria2018.pdf.
6. WTTC. (2016). **Travel & Tourism Economic impact 2016 Algeria**. London: World travel & Tourism Concil. Retrieved 05 02, 2020, from https://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic-impact-research/archived/countries-2016/algeria2016.pdf.
7. WTTC. (2019). T**ravel & Tourism Economic impact 2019 World** . London: World travel & Tourism Concil. Retrieved 02 05, 2020, from https://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic-impact-research/regions-2019/world2019.pdf.

8. اسماعيل الدباغ، و الهام خضير شبر. (2015). **مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل.** عمان: دار اثراء للنشر والتوزيع.
9. باسمة كزار حسن. (2015). **محافظة البصرة بين الواقع الفعلي والاستثمار السياحي المستقبيل**. مجلة الخليج العربي، 43(1-2)، الصفحات 135- 194.
10. خثير شين، فطيمة مشتر، و أمال موساوي. (01 سبتمبر، 2018). **الاستثمار في القطاع السياحي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري - خارج المحروقات- وموقعه في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030**. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، 02(02)، الصفحات 277 - 289.
11. رجاء عبد الله عيسى، و خولة رجيش حسن. (2017). أثر الاستثمار السياحي في تنويع مصادر الدخل في العراق للسنوات (2000 - 2015). مجلة العلوم الاقتصادية، 12(45)، الصفحات 1-21.
12. رشيد سعيداني. (جوان، 2017). **أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر**. مجلة البشائر الاقتصادية، 3(2)، الصفحات 1- 16.
13. سندس جاسم شعيبث. (2018). **واقع وامكانيات الاستثمار السياحي في العراق - دراسة تحليلية للفترة من (2003 - 2015).** مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، 10(01)، الصفحات 274 - 316.
14. صورية مساني. (2018). **الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول - دراسة حالة الجزائر للفترة 1995 - 2014 دراسة قياسية.** سطيف: جامعة سطيف 1.
15. عباس لحمر، و عمار طهرات. (2018). **واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر وسبل اندماجها في الاقتصاد الجديد.** مجلة الاقتصاد والمالية، 04(01)، الصفحات 37 - 44.
16. عبد الكريم مسعودي، و بوجمعة لهبيل. (18 مارس، 2018). الاستثمار السياحي كآلية لدعم التنمية الاقتصادية بالجزائر. الملتقى الدولي الثاني عشر: ترقية السياحة الصحراوية في ظل الظرفية الراهنة كآلية لتمويل الجماعات الاقليمية في الجنوب الغربي - تندوف نموذجا، الصفحات 1- 19.

17. فاطمة فرج سعد. (2015). الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية (دراسة حالة الدول العربية مع إشارة خاصة للعراق). مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، 19، الصفحات 1- 25.
18. كاظم أحمد البطاطا، و محمد حسن علي الزويني. (2006). تحليل دالة الاستثمار السياحي في محافظة كربلاء. **الملتقى العلمي الثالث: السياحة في كربلاء المقدسة - الواقع والآفاق**، 04(01)، الصفحات 318 - 344.
19. منير خروق، ريم ثوامرية، و فريحة ليندة. (22 و23 جوان، 2018). الاستثمار السياحي في الجزائر بين المقومات والمعوقات. الملتقى الدولي الرابع حول: **الاقتصاد السياحي وتدبير المقاولات السياحية**، الصفحات 1 - 17.
20. نوال خنتار، و عبد الله قلش. (2019). تقييم أداء قطاع السياحة الجزائري في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (DSAT 2030)- دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية. مجلة الاقتصاد والمالية، 05(01)، الصفحات 195 - 209.
21. هارون بوالفول، و عادل مستوي. (2018). **تحليل واقع الاستثمار السياحي في الجزائر وآليات تفعيله - رؤية تحليلية خلال الفترة (1995 - 2015)**. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، 06، الصفحات 71 - 86.
22. **وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي**. متاح على الموقع (25/ 01/ 2020): http://www.mtatf.gov.dz
23. **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**. متاح على الموقع (25/ 01/ 2020):: http://www.andi.dz/index.php/ar
24. يوسف مصطفى كافي. (2009). **صناعة السياحة والأمن الساحي**. دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.